او نحوه كزعفران أو بسراب لم يطهر لانا لا ندري ان اوصاف النجاسة زالت او غلب عليها ما ذكر فاستثنيت وبستثني من النجس ميتة لا دم لها سائلة اصالة بان لا يسيل دمها عند شق عضو منها في حياتها كزنبور وهو الدبور وعقرب وبرغوث وذباب وقمل وبرغوث الانحوحية وضفدع وفارة فلا تنجس ما او غيره بوقوعها فيه بشرط ان لا يطرحها طارح ولم تغيره لمشقة الاحتراز عنها وخبر البخاري اذا وقع الذباب وهو حلال الدم في شراب احدكم فليغمسه كله ثم لينزعه فان في احد جناحيه داء وهو اليسار كما قيل وفي الاخر شفاء ا داود دواء يتقى بجناحه الذي فيه الداء وقد يقضي غمسه الى موته فلو نجس المائع بغمسه به وقيس بالذباب في معناه من كل ميتة لا يسيل دمها فلو شك انها في سيل دمها نجس بخلافه تخرج للحاجة قاله الفزالي في فتاويه ولو كانت مما يسيل دمها لكن لا دم فيها او فيها دم لا يسيل لصغرها فانها حكمها ما يسيل دمها قاله القاضي ابو الطيب ويستثني ايضا نجس لا يشاهد بالبصر لقلته كنقطة بول وخمر وما يعلق بنحو رجل الذباب ليس قياسا لصعر الاحتراز عنه فاشبه دم البراغيث قال الزركشي وقياسي استثناء دم الكلب من يسير الدم المعفو عنه ان يكون هنا مثله وقد يفرق بينهما بالمشقة والفرق او جه معتمد ويعفى ايضا اذا سقط بنفسه عن روث سمك لم يغير الماء عن البسير عرفا من شعر نجس من غير نحو كلب وخنزير فلا يعفى عن شيء منه وعن كثير من مركوب وعن قليل دخان نجس وغبار سرجين ونحوه مما تحمله الريح كالذر وعن حيوان [illegible] منجس المنفذ اذا وقع في المائع لشقة في صونه ولهذا لا يعفى عن ادمي مستجمر وعن الدم الباقي على اللحم والعظم فانه يعفى عنه ولو نجس فم حيوان طاهر من هرة او غيرها ثم غابت وامكن ورود ما كثير اثم ولغ في طاهر لم ينجسه مع حكمنا بنجاسة فمه لان الاصل نجاسته وطهارة الماء قد اعتضد اى قوي اصل طهارة الماء حما الوغه في ما كثير

كثير في القبيبة فرج والقلتان بالوزن خمسمائة رطل بكسر الراء فيهما من فتحها بالبغدادي اخذا من رواية البيهقي وغيره اذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر لم ينجسه شيء والقلة في اللغة الجرة العظيمة سميت بذلك لان الرجل العظيم يقلها اي وهي بيديه اي يرفعها وهجر بفتح الهاء والجيم قرية بقرب المدينة النبوية يجلب منها القلال وقيل هي بالبحرين قاله الازهري قال في الخادم وهو الاشبه ثم روي عن الشافعي رضي الله تعالى عنه عن ابن جريج انه قال رايت قلال هجر فاذا القلة منها تسع قربتين او قربتين وشيئا اي من قرب الحجاز فاحتاط الشافعي فحسب الشيء نصفا اذ لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب الاشيا على عادة العرب فتكون القلتان خمسي قرب والغالب ان القربة لا تزيد على مائة رطل بغدادي وهو مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم في الاصح فالمجموع به خمسمائة رطل تقريبا في الاصح فيعفى عن نقص رطل او رطلين على ما صححه في الروضة وصحح في التحقيق ما جزم به الرافعي انه لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوتا في التغير بقدر معتنى من الاشيا المغيرة كان تاخذ اناءين في واحد قلتان وفي الاخر دونهما ثم تضع في احدهما قدرا من المغير وتضع في الاخر قدره فان لم يظهر بينهما تفاوت في التغير لم يضر ذلك والاضر وهذا اولى من الاول لضبطه بالمساحة في المربع ذراع وربع طولا وعرضا وعمقا وفي المدور ذراعان طولا وذراع عرضا والمراد فيه بالطول العمق والعرض ما بين حائطي البئر من سائر الجوانب وبالذراع في المربع ذراع الادمي وهو شبران تقريبا واما في المدور فالمراد في الطول ذراع النجار الذي بذراع الادمي ذراع وربع تقريبا والمائع الجاري وهو الدافع في مستو ومنخفض كراكد فيما مر من التفرقة بين القليل والكثير وفيما استثنى لمفهوم حديث القلتين فانه لم يفصل بين الجاري والراكد لكن الغيرة بالجاري بالجرية نفسها لا المجموع الدفعة بيني حافتي النهر

Copyright © King Saud University